رئيس الجمهورية يؤكد على أهمية إكمال الاستعدادات الضرورية لإجراء انتخابات إقليم كردستان

أكد رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم الاحد، على اهمية إكمال الاستعدادات الضرورية لإجراء انتخابات الاقليم كردستان.

وذكرت الدائرة الإعلامية لرئاسة الجمهورية، في بيان أن "رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، أستقبل اليوم الأحد، في قصر السلام ببغداد، رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني".

واضاف ان "اللقاء تناول الأوضاع العامة في البلاد وتطوراتها، سيما العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، حيث عبّر رئيس الجمهورية عن أهمية ما تمّ التوصل إليه من حل مناسب لرواتب موظفي إقليم كردستان".

وأكد رئيس الجمهورية "ضرورة استثمار ما تحقق من إنجاز مهم لمواصلة الحوار الفاعل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لحسم بقية المسائل العالقة وفقا للدستور والقانون، والالتزام بمفردات الاتفاق السياسي الذي تشكلت على أساسه الحكومة من أجل الوصول إلى تفاهمات مُرضية تضمن حقوق جميع

المواطنين، وبضمنهم مواطني الإقليم وتجنيبهم أي تبعات أخرى تثقل كاهلهم، مشيدا بصبر وحكمة الموطنين الكرد وتحملهم ظروفاً صعبة ومعقدة مسّت بشكل مباشر الحالة المعيشية لديهم".

وشدد رشيد "على أهمية إكمال الاستعدادات الضرورية لإجراء انتخابات إقليم كردستان وبمشاركة جميع الأطراف السياسية في الإقليم لضمان نزاهتها وشفافيتها وبما يحقق تطلعات مواطني كردستان وممارستهم لحقّهم الديمقراطي في اختيار ممثليهم"، مثمنا "دور رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني في إيجاد حلول للمشاكل وتقوية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم".

وأشار إلى" أهمية مواصلة الحوار الفاعل بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان باعتباره المسار الوحيد الذي يُفضي إلى حسم المشاكل وتجاوز التحديات، والأخذ بالاعتبار مصالح جميع المواطنين".

بدوره، أكد رئيس إقليم كردستان أن "التوصل إلى حل لمسألة رواتب موظفي الإقليم والتفاهمات الجارية يسهم في توطيد العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ويدفع إلى أمام الجهود المبذولة لحلحلة القضايا العالقة الأخرى".

وثمن بارزاني "دور وجهود رئيس الجمهورية في التوصل إلى اتفاق لمسألة الرواتب، وسعيه الدائم لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية"، مشددا على "أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع القوى السياسية لحماية الأمن والاستقرار في البلد، ودعم جهود البناء والإعمار وتنفيذ البرنامج الوزاري للحكومة الاتحادية وبما يحقق العدالة الاجتماعية".